

Distr.: General
20 July 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 69 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات

حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من

المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في بيلاروس

مذكرة من الأمين العام

يشرف الأمين العام أن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق

الإنسان في بيلاروس، أنابيس مارين، المقدم وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان 19/47.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/77/150

190822 100822 22-11379 (A)



تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس، أناييس مارين

موجز

تركز المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس، أناييس مارين، في هذا التقرير، على حالة المواطنين البيلاروسيين الذين يضطرون إلى مغادرة بلدهم ولا يكون بوسعهم العودة بأمان بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الحرمان من الحقوق المدنية والسياسية، مثل الاحتجاز التعسفي أو عدم إتاحة إمكانية الحصول على محاكمة عادلة، ومن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وترتبط هجرتهم ارتباطاً مباشراً بالسياسات والممارسات التي تستخدمها حكومة بيلاروس، وبالبيئة العدائية المتعمدة التي تحول دون عودتهم بأمان. ويكشف النمط الثابت لانتهاكات حقوق الإنسان عن استراتيجية حكومية محددة تهدف إلى القضاء على جميع أشكال المعارضة أو تحدي القيادة والإدارة الحاليين في البلد. وتقدم المقررة الخاصة توصيات إلى حكومة بيلاروس والمجتمع الدولي لتحديد حلول مستدامة ترمي إلى تنفيذ التزاماتهما الدولية في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بالمواطنين البيلاروسيين الذين يضطرون إلى مغادرة بلدهم.

أولا - مقدمة

ألف - موجز تنفيذي

1 - أنشأ مجلس حقوق الإنسان ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس في عام 2012 بموجب قراره 13/20، عقب التقرير الذي أعدته مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (A/HRC/20/8). وكلف المجلس المقرر الخاص بتقديم تقرير سنوي إليه وإلى الجمعية العامة. ومنذ ذلك الحين، جدد المجلس الولاية 10 مرات.

2 - ويركز هذا التقرير، المقدم إلى الجمعية العامة عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 19/47، على القوانين والسياسات والممارسات التي يقصد بها أو تؤدي إلى قرار المواطنين البيلاروسيين مغادرة بلدتهم، بمن فيهم الأفراد الذين يجبرون على الهجرة. وتتنظر المقررة الخاصة في البيئة العدائية وانتهاكات حقوق الإنسان التي تجبر المواطنين البيلاروسيين على الهجرة، لأسباب تتراوح بين الخوف من الاضطهاد لأسباب ذات دوافع سياسية والصعوبات التي تؤثر في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالإضافة إلى ذلك، تدرس المقررة الخاصة تحديات حقوق الإنسان والعواقب العملية المترتبة على اضطرارهم إلى مغادرة بلدتهم، بهدف فهم ضخامة هذه الظاهرة وأثرها وخطورتها.

3 - وقدمت المقررة الخاصة، في تقريرها المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الخمسين (A/HRC/50/58)، تحليلاً مفصلاً لتدهور حالة حقوق الإنسان في بيلاروس، بما في ذلك التشريعات التي تقيد على نحو متزايد الاعتراف بحقوق الإنسان وممارستها. وسلطت الضوء على الكيفية التي أدى بها القمع المنهجي للأصوات المعارضة إلى القضاء تقريباً على المجتمع المدني، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على استقلالية وسائط الإعلام ونشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان. فالعديد من المواطنين البيلاروسيين من مختلف المهن ومجالات النشاط لم يبق أمامهم من خيار سوى مغادرة البلد بعد تعرضهم للمضايقة والتهديد والترهيب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

4 - وتصف المقررة الخاصة في هذا التقرير الممارسات التي أجبرت العديد من البيلاروسيين على مغادرة بلدتهم، وتشمل مدهامات المنازل والمكاتب الخاصة والاحتجاز التعسفي والمقاضاة الجنائية لأسباب سياسية والانتهاكات الجسيمة للحق في محاكمة وفق الأصول وفي المحاكمة العادلة والتهديد باستعمال القوة أو الإكراه ضدهم أو ضد أسرهم والفصل التأديبي من العمل والطرده من الجمعيات المهنية والضغط النفسي الناجم عن بيئة التخويف السائدة. أما حالة المهاجرين في بيلاروس التي أثارت شواغل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة⁽¹⁾، فهي خارج نطاق هذا التقرير.

5 - وتستند المقررة الخاصة في التقرير إلى معلومات مباشرة قدمت في سرية وإلى شهادات أفراد اضطرروا إلى مغادرة بيلاروس بسبب خوف يبرره ما يتهددهم من خطر على حريتهم وسلامتهم البدنية

(1) انظر: www.ohchr.org/en/press-releases/2021/10/belarus-and-poland-stop-sacrificing-migrant-lives-political-dispute-un. وبيان المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين بعد زيارته إلى بيلاروس وبولندا في الفترة من 12 إلى 25 تموز/يوليه 2022، متاح في الموقع التالي: www.ohchr.org/en/press-releases/2022/07/un-expert-praises-generosity-towards-ukrainian-refugees-poland-and-urges.

والعقلية وكرامتهم. وما أُفيد عنه من عمليات اعتقال واحتجاز بتهم جنائية زائفة⁽²⁾ وتهديدات مكثفة بالانتقام من أولئك الذين غادروا لدى عودتهم⁽³⁾ أثار مخاوف إضافية تحول دون العودة الآمنة.

باء - المنهجية

6 - طلبت المقررة الخاصة رسمياً دخول أراضي بيلاروس. والتمست أيضاً عقد اجتماعات شخصية مع الممثلة الدائمة لبيلاروس لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وتأسف المقررة الخاصة لعدم استعداد حكومة بيلاروس الاعتراف بالولاية أو التعاون معها، ورفضها السماح لها بدخول أراضيها، على الرغم من أن مجلس حقوق الإنسان دعاها صراحةً إلى ذلك⁽⁴⁾. ومع ذلك، لا تزال المقررة الخاصة تأمل في أن تراجع السلطات البيلاروسية موقفها وأن تدرك أن من مصلحتها أن تتعاون بصورة بناءة مع ولايتها، بطرق منها السماح لها بإجراء زيارة رسمية إلى البلد في المستقبل القريب.

7 - وتلاحظ المقررة الخاصة بقلق عميق أنه منذ أزمة حقوق الإنسان غير المسبوقة في عام 2020 والتراجع المستمر لحقوق الإنسان في البلد، غادر بيلاروس عدد كبير من الأشخاص. وعلى الرغم من أن السلطات البيلاروسية لا تحتفظ بإحصاءات منتظمة وسليمة منهجياً⁽⁵⁾، فإن مصادر عديدة تشير إلى هجرة البيلاروسيين على نطاق واسع إلى البلدان المجاورة خلال العامين الماضيين⁽⁶⁾. ونظراً لعدم وجود بيانات مجمعة وقابلة للمقارنة، من الصعب قياس العدد الإجمالي للأشخاص الذين أُجبروا على المغادرة بدقة، بينما تكشف المؤشرات غير المباشرة، استناداً إلى البيانات التي جمعتها بلدان المقصد المختلفة، عن نطاق واسع للغاية. وبالنظر إلى أهمية الحفاظ على المصادقية والدقة الواقعية، لا ينكر أي رقم نهائي في هذا التقرير.

8 - ويستند هذا التقرير أساساً إلى معلومات مباشرة تلقتها المقررة الخاصة خلال نحو 30 مقابلة أُجريت بالحضور الشخصي وعن بعد مع بيلاروسيين أُجبروا على الذهاب إلى المنفى في بلدان الاتحاد الأوروبي وجورجيا. وقامت المقررة الخاصة بزيارات إلى بروكسل في الفترة من 9 إلى 12 أيار/مايو 2022 وإلى تبليسي وباتومي في جورجيا في الفترة من 25 إلى 27 أيار/مايو 2022 لجمع معلومات مباشرة لأغراض إعداد التقرير. وهي ممتة لجميع المحاورين الذين وافقوا على الالتقاء بها خلال زيارتها.

9 - وشاركت المقررة الخاصة عن بعد في اثنتي عشرة مناسبة، حضر العديد منها مواطنون بيلاروسيون في المنفى، شكلت شهاداتهم أيضاً إسهاماً قيماً في هذا التقرير. وجرى أيضاً تحليل معلومات إضافية من أعضاء منظمات غير حكومية ترصد حالة حقوق الإنسان في بيلاروس أُجبرت هي أيضاً على الانتقال

(2) انظر www.the-village.me/village/city/whatsgoingon/291379-fail-come-back.

(3) في 21 حزيران/يونيه 2022، ذكرت وكالة التلغراف البيلاروسية (BelTA) عن تفسير الرئيس لوكاشينكو للظروف التي يمكن في إطارها لأولئك الذين فروا من البلد سابقاً العودة إلى بيلاروس ما يلي: "لقد هربوا إلى الخارج، واليوم ترغب نسبة 95 في المائة (وقد كتبوا بالفعل عن ذلك علناً) منهم في العودة. لا مانع لدي: فالبعض سيذهب إلى السجن، والبعض الآخر إلى مكان آخر [بحسب] ما يستحقونه". انظر www.belta.by/president/view/kazhdyj-poluchit-cto-zasluzhil-lukashenko-otvetil-na-kakih-uslovijah-mogut-vernutsja-v-belarus-beglye-509234-2022.

(4) انظر قرار مجلس حقوق الإنسان 19/47، الفقرة 19.

(5) لم تصدر الهيئة الإحصائية الوطنية بيانات رسمية عن الهجرة منذ عام 2019.

(6) انظر، على سبيل المثال، المقالة التي نشرتها الصحيفة الأسبوعية "ناشا نيفا" (*Nasha Niva*) بتاريخ 18 حزيران/يونيه 2022 (متاحة في موقع الصحيفة: <https://nashaniva.com/293680>)، والتي تقيد فيها أن 650 000 تأشيرة على الأقل أُصدرت في الفترة بين أيلول/سبتمبر 2020 وأيار/مايو 2022 تسمح لمواطنين بيلاروسيين بدخول بلدان شنغن.

إلى بلدان أخرى بعد حلها في بيلاروس، ومعلومات مفتوحة المصدر وتقارير من عدة حكومات ومنظمات دولية لحقوق الإنسان.

10 - وتستترشد المقررة الخاصة في عملها بمبدأ "عدم إلحاق الضرر". ومن ثمة، لا يمكن الكشف عن أسماء الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات بسبب مخاوف تتعلق بالسلامة. وكان العديد من الأشخاص الذين تحدثوا إلى المقررة الخاصة مترددين في الكشف عن مكان إقامتهم الحالي وطلبوا اتخاذ تدابير لحماية خصوصيتهم أو عدم الكشف عن هويتهم، خوفاً من أن يؤدي نشر شهاداتهم إلى تعريضهم أو أقاربهم أو زملائهم الذين ما زالوا يعيشون في بيلاروس لأعمال انتقامية.

11 - وليس القصد من هذا التقرير أن يكون سرداً شاملاً للمجموعة المعقدة من الأسباب التي تدفع إلى هجرة المواطنين البيلاروسيين. وإنما الغرض هو أن يوثق التقرير نمطا من أنماط القمع الذي تمارسه الدولة والذي اشتد في سياق الانتخابات الرئاسية في آب/أغسطس 2020⁽⁷⁾، مما أجبر بعض المواطنين البيلاروسيين على مغادرة بلدهم. وتشير المقررة الخاصة في التقرير إلى الكيفية التي أدت بها الانتهاكات والتجاوزات المنهجية لحقوق الإنسان، بما في ذلك حالات الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي لأسباب سياسية أو فيما يتصل بالممارسة المشروعة لحقوق الإنسان، إلى خلق مناخ من الخوف والقلق يتغلغل في المجتمع بأسره، وتسعى إلى تبيين الفئات المحددة المعرضة للخطر، وتقديم توصيات لتحسين حالة هذه الفئات من حيث حقوق الإنسان.

ثانياً - المواطنون البيلاروسيون في المنفى

ألف - نطاق التقرير

12 - لأغراض هذا التقرير، تستخدم المقررة الخاصة مفهوم "المنفى"⁽⁸⁾ للإشارة إلى أي مواطن بيلاروسي أو حامل للجنسية البيلاروسية غادر البلد مؤقتاً نتيجة لانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان ارتكبت في إطار الاستراتيجية التي تتوخاها الدولة لقمع الانتقاد والمعارضة السلمية. وفي هذا السياق، لا يمكن وصف قرار مغادرة البلد بأنه قرار طوعي لا إكراه فيه ومدعوم بتوافر بدائل صالحة كافية.

13 - والأشخاص في المنفى تعوزهم إمكانية العودة الآمنة والمستدامة بسبب زيادة خطر التعرض لانتهاكات خطيرة للحقوق المدنية والسياسية والحرمان من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ويشمل ذلك أولئك الذين يندرجون ضمن فئات قانونية محددة جيداً، مثل اللاجئين⁽⁹⁾، فضلاً عن أشخاص آخرين أجبروا بدرجات متفاوتة على الهجرة ولم يطلبوا اللجوء. وبصرف النظر عن الوضع القانوني، فإن جميع الأشخاص الذين يجبرون على مغادرة بلدهم لهم حقوق بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير ذات الصلة، ومن المهم ضمان احترام هذه الحقوق. ولذلك، فإن مصطلح "المنفى" هو مجرد وصف وليس تعريفاً قانونياً.

(7) انظر www.ohchr.org/en/2021/09/interactive-dialogue-interim-oral-update-ohchr-situation-human-rights-belarus

(8) لم يُتوصل إلى اتفاق على تعريف عالمي لـ "المنفى" بموجب القانون الدولي.

(9) اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، المادة 1 ألف (2).

14 - وتتعهد السلطات البيلاروسية، منذ أيار/مايو 2020 وحتى اليوم، فرض قيود تشريعية على ممارسة حقوق الإنسان واعتمدت ممارسات قاسية تهدف إلى بث الخوف في نفوس السكان. وتعمل أجهزة الدولة وموظفوها بطريقة متضادة في إطار حملة واسعة النطاق تهدف إلى قمع الانتقاد والمعارضة السلمية. وتعتمد وزارة الداخلية، وإدارة التحقيقات المالية التابعة للجنة المراقبة الحكومية، والمديرية الرئيسية لمكافحة الجريمة المنظمة والفساد، ولجنة التحقيق، إلى جانب لجنة أمن الدولة، بصورة منهجية، إلى مضايقة واضطهاد الأفراد، بمن فيهم الشخصيات البارزة في المعارضة وأعضاء منظمات المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان والمحامون الذين يباشرون قضايا حقوق الإنسان وأعضاء وسائط الإعلام المستقلة والعاملون في المجال الثقافي.

15 - ولا تقصر هيئات إنفاذ القانون والجهاز القضائي ونظام المحاكم عن توفير الحماية الكافية للتمتع بحقوق الإنسان فحسب، وإنما كثيرا ما تُستخدم تعسفا كوسيلة للقمع والتخويف والانتقام. والبيلاروسيون الذين لا يوافقون على السياسات التي تنتهجها حكومتهم ألفوا أنفسهم، في مواجهة التهديدات بالانتقام والإكراه الاستباقي لقيامهم بعملهم وممارستهم لحقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي، أمام ثلاثة خيارات لا فضل فيها لخيار على الآخر، يمكن تلخيصها، بالاقتراب من أطروحة ألبرت هيرشمان الشهيرة، بأنها "إما الانصياع وإما المعارضة وإما الرحيل": أي إما فرض رقابة ذاتية كوسيلة للبقاء على قيد الحياة (الامتثال للتشريعات التقييدية)؛ وإما الجهر بانتقاداتهم، وبالتالي تعريض أنفسهم وربما أقاربهم للقمع؛ وإما مغادرة البلد.

16 - ولأغراض هذا التقرير، طلبت المقررة الخاصة وتلقت معلومات إحصائية رسمية من عدة حكومات عن عدد التأشيرات (الإنسانية أو غيرها) الصادرة لمواطني بيلاروس، وطلبات اللجوء المقدمة من المواطنين البيلاروسيين، وحالات الهجرة المسجلة (لأسباب تتعلق بالعمل أو الأسرة)، وتصاريح الإقامة الصادرة للمواطنين البيلاروسيين الذين وصلوا إلى بلدانها منذ عام 2020. وكانت بولندا وليتوانيا ولاتفيا وألمانيا والجمهورية التشيكية وإستونيا ودول أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي الوجهة المقصودة للعديد من المواطنين البيلاروسيين. وكانت أوكرانيا تمثل وجهة رئيسية في عامي 2020 و 2021. بيد أن الحرب في ذلك البلد أجبرت، منذ 24 شباط/فبراير 2022، المواطنين البيلاروسيين على الانتقال مجددا إلى بلدان أخرى.

17 - أما أولئك الذين لم تكن لديهم تأشيرة أو لم يسعهم الوقت من أجل التقدم بطلب للحصول على تأشيرة لدخول إحدى بلدان الاتحاد الأوروبي فقد اختاروا في كثير من الأحيان الانتقال إلى جورجيا التي يمكن للبيلاروسيين دخولها بدون تأشيرة وحيث يمكنهم البقاء بصورة قانونية لمدة تصل إلى عام واحد دون الحاجة إلى التسجيل. وعلاوة على ذلك، منذ فرض عقوبات على شركة الطيران البيلاروسية Belavia في أعقاب حادث شركة الطيران Ryanair في 23 أيار/مايو 2021، تعد المطارات الجورجية من بين المطارات القليلة في أوروبا التي لا تزال تستقبل الرحلات المباشرة من مينسك.

18 - ووفقا للبيانات التي جمعتها وزارة لداخلية، زاد عدد المواطنين البيلاروسيين الذين يدخلون جورجيا زيادة كبيرة في آذار/مارس 2022⁽¹⁰⁾. ويمكن الاستدلال من المقابلات التي أجرتها المقررة الخاصة في الموقع على أن العديد من البيلاروسيين وفدوا على جورجيا من أوكرانيا، حيث كانوا في المنفى منذ عام 2020 أو عام 2021، ومن هناك اضطروا إلى الفرار من الحرب بعد 24 شباط/فبراير 2022. وأولئك

(10) انظر https://idfi.ge/border_crossing_statistics_of_citizens_of_ukraine_russia_and_belarus

الذين ليس لديهم تصريح إقامة دائمة في أوكرانيا ليسوا مؤهلين للحصول على الحماية المؤقتة في بلدان الاتحاد الأوروبي⁽¹¹⁾. وفي هذا السياق، اختار الكثيرون الانتقال إلى جورجيا.

19 - وتأثر أيضا القرار المتعلق ببلد الانتقال بكون معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد خفضت قدرات قنصلياتها في بيلاروس منذ حزيران/يونيه 2021. وعلاوة على ذلك، قيدت عدة بلدان أو حظرت إصدار تأشيرات الدخول للبيلاروسيين في إطار سياسة الجزاءات الموجهة ضد بيلاروس في أعقاب تورطها في عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا.

20 - وأخيرا، شعر العديد من الشركات والعمال في قطاع التكنولوجيا الرقمية البيلاروسيين بأنهم مضطرون إلى مغادرة بيلاروس حيث تم تدريجيا تشديد التدابير التقييدية التي فرضها الاتحاد الأوروبي في أعقاب الانتخابات الرئاسية البيلاروسية لعام 2020.

21 - وعلى الرغم من أن العديد من البيلاروسيين الذين غادروا بلادهم في العامين الماضيين من المرجح أن يكون لهم الحق في اللجوء أو غيره من أشكال الحماية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، فإن عددا قليلا منهم فقط هم الذين طلبوا الحماية الدولية للاجئين. فعلى سبيل المثال، في الفترة من آب/أغسطس 2020 حتى نهاية عام 2021، طلب 2 300 من البيلاروسيين فقط اللجوء في بولندا، على الرغم من أن معدل القبول ارتفع ارتفاعا كبيرا خلال تلك الفترة (إلى ما نسبته 95 في المائة في عام 2021)⁽¹²⁾. ووفقا للمعلومات التي قدمتها بصورة علنية وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء، قدم حوالي 3 800 بيلاروسي طلبات لجوء في عام 2021، أي ثلاثة أضعاف العدد الذي قُدم في العام الماضي. ويتمتع البيلاروسيون بمعدلات اعتراف عالية بوجه خاص⁽¹³⁾. وفي آذار/مارس 2022، كانت هناك 2 631 قضية معلقة. وبدأ المزيد من المواطنين البيلاروسيين في التقدم بطلب في آذار/مارس 2022؛ وقُدم حوالي 810 طلبات جديدة، بزيادة قدرها 142 في المائة عن العدد المقدم في شباط/فبراير 2022⁽¹⁴⁾.

باء - الإطار القانوني الدولي

22 - تشكل الشرعة الدولية لحقوق الإنسان (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) حجر الأساس للحماية من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي أجبرت العديد من مواطني بيلاروس على مغادرة بلدانهم، بغض النظر عن تصنيفهم لاحقا إلى فئات أكثر تحديدا ذات حقوق محددة تحديدا أدق. فالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يكفل، في المادة 12 (4) منه، عدم حرمان أحد، تعسفاً، من حق الدخول إلى بلده. وقد فسرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان هذا الحكم على أنه حظر لإجبار المواطنين على المنفى وما يتصل بذلك من الحق في الحماية من أي عمل يعوق الدخول إلى البلد أو المكوث فيه⁽¹⁵⁾. واعترفت

(11) انظر مجلس الاتحاد الأوروبي، القرار التنفيذي 382/2022 المؤرخ 4 آذار/مارس 2022 الذي يثبت وجود تدفق جماعي للمشردين من أوكرانيا بالمعنى المقصود في المادة 5 من التوجيه 2001/55/EC، والذي يترتب عليه توفير الحماية المؤقتة لهم. والقرار متاح في الموقع التالي: <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:32022D0382>.

(12) انظر www.gov.pl/web/udsc/ochrona-miedzynarodowa-w-2021-r.

(13) انظر <https://euaa.europa.eu/latest-asylum-trends-annual-overview-2021>.

(14) انظر <https://euaa.europa.eu/latest-asylum-trends-asylum>.

(15) انظر CCPR/C/VNM/CO/3، الفقرة 42.

اللجنة، في تعليقها العام رقم 27 (1999) بشأن حرية التنقل، بمختلف جوانب هذا الحق، بما في ذلك حق الفرد في المكوث في بلده، وحقه في العودة بعد مغادرته، وحظر عمليات الطرد الجماعي إلى بلدان أخرى. وأكدت أن حق الشخص في الدخول إلى بلده ينطوي على اعتراف بعلاقة الشخص الخاصة بذلك البلد وقررت أنه "يجب على الدولة الطرف ألا تُقَدِّم - بتجريد شخص ما من جنسيته أو بطرده إلى بلد آخر - على منعه تعسفاً من العودة إلى بلده"⁽¹⁶⁾.

23 - وعلى الصعيد الإقليمي، يرد مبدأ عدم طرد الأشخاص من البلدان التي هم من مواطنيها في البروتوكول رقم 4 لاتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، المعتمد في عام 1963. وتتص المادة 3 (1) من البروتوكول على أنه لا يجوز طرد أي شخص، سواء أكان بتدبير فردي أم جماعي، من إقليم الدولة التي يحمل جنسيتها. وتعرب المقررة الخاصة عن أسفها لأن بيلاروس لم تتضمن إلى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

24 - وعلاوة على ذلك، يُلزم القانون الدولي لحقوق الإنسان الدول باحترام وحماية وإعمال الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع الأفراد الخاضعين لولايتها وسلطانها الفعلية⁽¹⁷⁾. ولضمان عدم إرغام الناس على مغادرة بلدانهم، ولكي تُتاح للأفراد، كنتيجة طبيعية لذلك، العودة إلى بلدانهم وإعادة إدماجهم فيها بأمان واستدامة، يتعين على الدول أن تؤمن الظروف الملائمة وأن تحافظ عليها. وينبغي أن تشمل هذه التدابير إمكانية اللجوء إلى القضاء والحماية من التمييز والاحتجاز التعسفي وجميع أشكال العنف، والظروف التي تسمح للناس باعتبار أنهم يعيشون في بيئة من السلامة الشخصية والتمكين الاقتصادي والإدماج والتماسك الاجتماعي⁽¹⁸⁾.

25 - وجميع الأشخاص الذين اضطروا إلى مغادرة بيلاروس ووجدوا أنفسهم يخضعون لولاية دولة أخرى يتمتعون بالحماية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان بغض النظر عن مركزهم القانوني أو ظروفهم. ويحق للاجئين وطالبي اللجوء الحصول على حماية خاصة بموجب القانون الدولي والإقليمي للاجئين. وتعترف صكوك دولية أخرى بالاحتياجات المحددة للأشخاص الذين يمكن تصنيفهم قانونياً على أنهم ينتمون إلى فئات من بينها الأطفال أو النساء أو الأشخاص المتجر بهم أو العمال المهاجرون أو الأشخاص عديمي الجنسية أو المشردون داخلياً أو الأشخاص ذوو الإعاقة.

جيم - انتهاكات حقوق الإنسان التي تجبر المواطنين البيلاروسيين على مغادرة بلدانهم

26 - قدمت المقررة الخاصة في تقاريرها السابقة تحليلاً شاملاً للتشريعات والسياسات والممارسات التي تسببت في مزيد من التدهور في حالة حقوق الإنسان في بيلاروس وزيادة العداء تجاه كل من يعمل

(16) انظر CCPR/C/21/Rev.1/Add.9، الفقرة 21.

(17) بيلاروس دولة طرف في معاهدات الأمم المتحدة الأساسية لحقوق الإنسان، باستثناء الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والبروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الرامي إلى إلغاء عقوبة الإعدام، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

(18) فيما يتعلق بمسألة العودة وإعادة الإدماج، انظر قرار مجلس حقوق الإنسان 14/38؛ وانظر أيضاً شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، "كفالة العودة الآمنة والكريمة وإعادة الإدماج المستدام"، ورقة موقف، متاحة على الموقع التالي:

https://migrationnetwork.un.org/sites/g/files/tmzbd1416/files/docs/position_paper_-_ensuring_safe_and_dignified_return_and_sustainable_reintegration.pdf

في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيز احترامها من أفراد ومنظمات⁽¹⁹⁾. وعلاوة على ذلك، قدم تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وصفا صارخا للممارسة الواسعة النطاق والمنهجية للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الرامية إلى قمع انتقاد السياسات الحكومية ومعارضتها، فضلا عن الافتقار إلى سبل الانتصاف الفعالة المتاحة محليا للبيلاروسيين⁽²⁰⁾.

27 - وتكشف المعلومات التي جمعتها المقررة الخاصة لهذا التقرير عن عدد من الإجراءات المنسقة التي أجبرت أفرادا في المجتمع البيلاروسي على مغادرة بلدهم أو منعهم من العودة إلى ديارهم. فقبل انتخابات آب/أغسطس 2020 وبعدها مباشرة، أجبرت السلطات البيلاروسية أعضاء بارزين في المعارضة السياسية على الرحيل في إطار استراتيجية تُوظف للقضاء على جميع البدائل السياسية للحكومة. ويشمل ذلك ثلاث حالات على الأقل اقتيد فيها زعماء من المعارضة وناشطون إلى الحدود وأمروا بمغادرة بيلاروس تحت التهديد بالاعتقال والعنف⁽²¹⁾.

28 - وعلى الرغم من أن الأهداف كانت في البداية مرتبطة في كثير من الأحيان بشخصيات معارضة بارزة، فإن حملة قمع واسعة النطاق للحيز المدني أجبرت عددا كبيرا من الصحفيين المستقلين والعاملين في وسائل الإعلام ونشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والفنانين والعاملين في المجال الثقافي على الرحيل. واستهدف بعضهم لقيامهم بأعمال تتصل برصد حقوق الإنسان والدعوة والتعاون مع الأمم المتحدة⁽²²⁾. وتكشف المداهمات المنسقة والمطولة والاحتجاز التعسفي وحل المنظمات غير الحكومية⁽²³⁾ عن هدف يتمثل في القضاء على كل إمكانية لوجود مجتمع مدني مستقل في البلد، والحفاظ على حيز إعلامي يخضع لرقابة مشددة، والقضاء على المشاركة في الشؤون العامة والمناقشة الحقيقية.

29 - ومنذ شباط/فبراير 2022، استهدفت التدابير القمعية أيضا أي مجموعة من الأشخاص احتجت أو أعربت عن قلقها بشأن دور بيلاروس في العدوان الروسي المستمر على أوكرانيا⁽²⁴⁾. ووضع المتظاهرون رهن الاعتقال الإداري، ورفعت ضد بعضهم قضايا جنائية بسبب أنشطة ومواد مكتوبة المناهضة للحرب، مثل المصقات والمنشورات والنقوش التي تحمل عبارة "لا للحرب"، والرسائل المناهضة للحرب الموجهة إلى السلطات الحكومية، والبيانات المناهضة للحرب على الشبكات الاجتماعية، وارتداء شرائط باللونين

(19) انظر A/HRC/50/58.

(20) انظر A/HRC/49/71.

(21) انظر A/HRC/46/4، الفقرة 51.

(22) انظر A/HRC/48/28، الفقرتان 40 و 41، والمرفق الأول، الفقرات 1 إلى 7.

(23) بين فترة ما بعد انتخابات عام 2020 وأيار/مايو 2022، أجبرت 448 منظمة على أن تحل نفسها، بما في ذلك العديد من الشركاء القدامى لهيئات وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وقررت 317 منظمة حل نفسها. انظر www.lawtrend.org/freedom-of-association/situatsiya-so-svobodjoj-assotsiatsij-i-organizatsiyami-grazhdanskogo-obshhestva-respubliki-belarus-obzor-za-maj-2022-g.

(24) في 20 أيار/مايو 2022، احتُجز المحامي ألكسندر دانيليفيتش ووضع في مركز الاحتجاز السابق للمحاكمة التابع للجنة أمن الدولة بتهم جنائية، يزعم أنها تتعلق بإعرايه عن معارضته للحرب. ويشمل ذلك عريضة عامة ضد الحرب في أوكرانيا وقع عليها بصفته محاميا.

الأصفر والأزرق. وتلقت المقررة الخاصة أيضا تقارير عن شباب يغادرون بيلاروس خوفا من المشاركة النشطة لبيلاروس إلى جانب الاتحاد الروسي في الحرب ضد أوكرانيا⁽²⁵⁾.

30 - وعلاوة على ذلك، ازداد تخويف ومضايقة الأشخاص الذين شاركوا في "أحداث جماهيرية غير مرخص لها"، مثل المسيرات والاحتجاجات السلمية خلال النصف الثاني من عام 2020. وذكر أيضا أحد المصادر التي أجريت معها مقابلة ما يلي: "يمكن مقاضاة كل واحد منا. فلقد حذفت جميع الصور من أجهزتي لكنني ما زلت أخشى أن يُعثر على صورة لي على وسائل التواصل الاجتماعي لشخص ما. وعلى موقع GUBOPiK على الإنترنت، رأيت صوراً لأشخاص كانوا يحتجون سلمياً بجانبني. وغادرت بيلاروس في نفس اليوم الذي استلمت فيه جواز سفري". ووصفت مجموعات الدردشة على تيليجرام التي أنشئت لتنسيق المسيرات النسائية وحفلات الشاي بين الجيران واعتصامات التضامن فيما بعد بأنها "متطرفة"، وحوكم الأشخاص الذين شاركوا فيها بأثر رجعي على أفعال لم ترق إلى مستوى الجرائم في ذلك الوقت، بما يتعارض مع دستور بيلاروس والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

31 - واستخدم البيلاروسيون الذين أُجبروا على مغادرة بلادهم مجموعة متنوعة من الوسائل والطرق، بدءاً من المعابر الحدودية العادية - التي تفرض عليها قيود السفر المتعلقة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في عامي 2020 و 2021 - ووصولاً إلى سلوك المسارات غير الآمنة عندما لا تترك لهم خيارات أخرى. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، فرضت بيلاروس، متأخرة بستة أشهر عن معظم البلدان الأخرى، قيود السفر الخاصة بها المتعلقة بكوفيد-19. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أصدر الرئيس ألكسندر لوكاشينكو تعليمات إلى الحكومة بعدم السماح بدخول بيلاروس لأولئك الذين غادروا خلال الجائحة، مشيراً إلى أن الحظر يجب أن ينطبق "ليس على الأشخاص الذين يحملون جوازات سفر أجنبية فحسب، ولكن أيضاً على أولئك البيلاروسيين 'الأذكيا' الذين غادروا بلدنا خلال هذه الأوقات العصيبة"⁽²⁶⁾. وقُتِر إغلاق الحدود على أنه قرار ذو دوافع سياسية يهدف إلى منع المعارضين المحتملين من العودة إلى بيلاروس والانضمام إلى حركة الاحتجاج⁽²⁷⁾. وفي مقابلة تلفزيونية أُجريت في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أوصى السيد لوكاشينكو بضرورة "نقل مجموعة أساسية" تتألف من 2 000 متظاهر "إلى ليتوانيا وبولندا"، في انتهاك لدستور بيلاروس⁽²⁸⁾.

32 - وظن البعض أنهم سيقيمون خارج بيلاروس مؤقتاً "حتى تستقر الأمور"، ولكن بعد أن رأوا ما يتعرض له زملائهم أو أصدقائهم أو أقاربهم من ترهيب أو احتجاز، قرروا البقاء في الخارج. ونُصح آخرون ممن كانوا في الخارج للعمل أو لأسباب شخصية بعدم العودة إلى بيلاروس، لأنه تم مدهامة مكاتبهم أو تفتيش شققهم وإغلاقها مؤقتاً. ورحل البعض باعتبار الرحيل الوسيلة الوحيدة الممكنة للنأي بأنفسهم

(25) انظر www.belta.by/president/view/lukashenko-zapad-razrabatyvaet-strategicheskie-plany-napadenija-na-rossiju-napravlenija-udara-izvestny-513122-2022/?utm_source=yxnews&utm_medium=desktop

(26) انظر www.rbc.ru/society/10/12/2020/5fd14b749a7947812828fc94

(27) انظر www.dw.com/ru/kogo-puskajut-v-belarus-i-hto-proishodit-na-granice/a-55451353

(28) انظر المادة 30 من دستور بيلاروس: "لمواطني جمهورية بيلاروس الحق في التنقل بحرية واختيار مكان إقامتهم داخل جمهورية بيلاروس ومغادرتها والعودة إليها دون عراقيل".

عن السياسات والإجراءات الحالية لصانعي القرار في بيلاروس، إذ لا يرون سبيلا للمشاركة بأمان في إدارة الشؤون العامة في بلدهم والتأثير فيها.

33 - وكان جميع الذين فروا مترددين في القيام بذلك. وروى معظمهم مجموعة من الصعوبات المتصلة بالانفصال عن أسرهم، وترك أزواجهم وأطفالهم وأصدقائهم وزملائهم وراءهم، وقطع الروابط الاجتماعية، والتوقف عن العمل أو الدراسة، والتخلي عن بيوتهم وغيرها من ممتلكاتهم. وفي هذا السياق، فإن قرار الهجرة، وإن كان لفترة مؤقتة، دفعت إليه الظروف، وأفسح المجال أمام قيود أخرى على حقوق الإنسان أثناء التواجد في المنفى.

34 - وذكر الناس عدم توفر وقت من أجل التخطيط لتقلهم. فالعديد منهم اتخذ قرارا بالمغادرة في غضون أيام وأحيانا ساعات فقط، على متن أرخص رحلة تغادر إلى بلد سُمح لهم بدخوله. وجميع الذين تمت مقابلتهم لم يكونوا متيقنين بعد متى سيتسنى لهم العودة بأمان إلى ديارهم والمكان الذي سيعودون إليه.

35 - أما أولئك الذين تعرضوا للملاحقة الجنائية حيث رُفعت ضدهم بالفعل قضية جنائية قبل مغادرتهم، فمن المحتمل أن توقع عليهم أحكام غيابية تقضي بعقوبات قد تشمل مصادرة أملاكهم. وهناك أيضا عدد كبير من المواطنين البيلاروسيين الذين غادروا البلد خوفا من الملاحقة الجنائية الذين لا يستطيعون الحصول على معلومات بشأن ما إذا كانت قضية جنائية قد رفعت ضدهم بعد مغادرتهم أم لا.

36 - وقد وُجّه انتباه المقررة الخاصة إلى أن أضرارا لحقت الحيز الداخلي لمنازل العديد من النشطاء، أثناء وجودهم في الخارج، خلال ما يبدو أنه عمليات تفتيش عقابية وليس تحقيقية قام بها عملاء لجنة أمن الدولة أو المديرية الرئيسية لمكافحة الجريمة المنظمة والفساد. ويشعر أيضا نشطاء المجتمع المدني في المنفى بالقلق من خطر استهداف والديهم.

37 - وبالإضافة إلى ذلك، اضطر الكثيرون إلى مغادرة البلد بسبب التهديدات التي تتعرض لها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما التمييز والفصل التعسفي من العمل. وفي عام 2021، سُرح ما يقرب من 740 000 شخص، معظمهم في قطاع التصنيع، نتيجة لما أفيد أنه تصفية المنظمات و”بلوغ المستوى الأمثل للموظفين“. وعلى الرغم من أن لهم، من الناحية النظرية، خيار وإمكانية العودة إلى بيلاروس دون خوف من التداعيات الوشيكة، فإنهم لا يستطيعون عمليا العودة لأنهم لا يستطيعون ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية، ولا حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلد.

38 - ويتعرض مواطنو بيلاروس الذين أُجبروا على مغادرة بلدهم لعدد من الانتهاكات لحقوق الإنسان الخاصة بهم، بما في ذلك الحق في العمل، والخصوصية والحياة الأسرية، وتكوين الجمعيات والتعبير، والحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة. فعلى سبيل المثال، لم يتمكن البيلاروسيون في الخارج من المشاركة في الاستفتاء الدستوري الذي أُجري في 27 شباط/فبراير 2022⁽²⁹⁾.

39 - وعلاوة على ذلك، عُدل دستور بيلاروس لتقييد ممارسة الأشخاص المقيمين في الخارج لحقهم في أن ينتخبوا. وتمدد المادة 80 من 10 سنوات إلى 20 سنة عدد سنوات الإقامة الدائمة في بيلاروس

(29) انظر A/HRC/50/58، الفقرة 43.

الإلزامية لانتخاب مواطن ما رئيساً، بينما تحظر ترشح الأشخاص الذين "سبق لهم الحصول على جنسية دولة أجنبية أو تصريح إقامة أو وثيقة أخرى لدولة أجنبية تخولهم الحصول على مزايا"⁽³⁰⁾.

40 - ويواجه المواطنون البيلا روسيون في المنفى قيوداً على حقهم الأساسي في الحماية الاجتماعية، بما في ذلك الحصول على معاشاتهم التقاعدية. وهم لا يستطيعون أيضاً الحصول على الخدمات المصرفية وخدمات التأمين ويواجهون صعوبات في القيام ببعض الإجراءات الإدارية مع موظفي السجلات المدنية. ويشمل ذلك الحرمان من الخدمات القنصلية أو الخوف من دخول قنصلية بيلا روسية من أجل طلب هذه الخدمات.

ثالثاً - المستهدفون من الأفراد والمجموعات

41 - استُخدمت أعمال التخويف والمضايقة وتفتيش المنازل والملاحقات القضائية والاعتقال والاحتجاز وتوجيه التهم الجنائية لاستهداف البيلا روسيين من جميع الفئات المهنية والفئات الاجتماعية، مثل ناشطي المجتمع المدني والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين والعاملين في المجال الطبي والمعلمين والرياضيين والفنانين ومديري الدردشة على قناة تليغرام. وفي الواقع، يمكن استهداف أي شخص يُرى أو يُعتبر أنه يشارك في الاحتجاجات أو يمارس حريته المشروعة في التعبير أو التجمع السلمي⁽³¹⁾. ويمكن النظر إلى خلق مثل هذه البيئة التي لا تكون حقوق الإنسان فيها محمية، مع غياب سبل الانتصاف المحلية والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، على أنها سياسة تغرس الخوف في النفوس من أجل إجبار الفئات المستهدفة على مغادرة البلد. وقد ادعت بعض المنظمات غير الحكومية الدولية أن هذه الممارسة يمكن أن ترقى إلى جريمة الترحيل⁽³²⁾.

ألف - نشاط المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان

42 - أصبحت مدهامات المنازل والمكاتب، والاعتقالات التعسفية، وتجريم العمل في مجال حقوق الإنسان ممارسة شائعة في بيلا روس⁽³³⁾. فحملة القمع الممارس على نطاق غير مسبوق على المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في بيلا روس، لجملة أسباب منها تقاريرهم العلنية والانتقام لتعاونهم مع الأمم المتحدة، أرغمت أعضاء هذه المجموعة المستهدفة على العيش في المنفى. ولا يمكن لمن بقوا في بيلا روس أن يتكلموا بحرية أو أن يعملوا في بيئة آمنة، معرضين أنفسهم لمخاطر التهديد أو التخويف أو الانتقام بسبب أنشطتهم المشروعة في مجال حقوق الإنسان.

43 - وروت عدة مصادر ممن أجريت معها مقابلات تجارب مماثلة من الإرهاب فقالت: "لقد عشنا في خوف دائم من أن يأتي رجال يرتدون ملابس مدنية إلى بابنا في ساعات الصباح الباكر ويداهمون

(30) المرجع نفسه، الفقرة 58.

(31) انظر A/76/145، الفقرة 46.

(32) في أيار/مايو 2021، قدمت الشراكة الدولية من أجل حقوق الإنسان، بالتعاون مع شراكة المحامين الدوليين (Global Diligence LLP) ومنظمة Truth Hounds (الباحثون عن الحقيقة) ولجنة هلسنكي النرويجية، بلاغاً بموجب المادة 15 (2) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

(33) انظر www.ohchr.org/en/press-releases/2021/03/belarus-crackdown-human-rights-defenders-deepens-expert.

المكان باحثين عن أي شيء يمكن التذرع به لاعتقالنا، بما في ذلك الصور أو الرسائل على حسابات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة. ولا أحد يعرف ما يمكن أن يقع؛ فقد كنا نخشى التعذيب والملاحقة الجنائية بتهم زائفة“. وأعربت إحدى المصادر عن خوفها من تفتيش منزلها فيما يتصل بأنشطتها المهنية قائلة: ”أعلم أنني لن أصمد أمام التعذيب؛ فقد أفشي سر كلمات المرور التي تتيح فتح أجهزة حواسيب المحمول ومن ثمة تعريض الموظفين والشركاء العاملين معي للخطر. ولذلك فضلت الفرار من البلد لدرء ذلك الخطر عنهم“. ومن أجل ذلك، وبعد انتخابات عام 2020، وخلال فترات العمل عن بعد بسبب جائحة كوفيد-19، قام الأشخاص الذين شعروا بأنهم معرضون لخطر مدهامة منازلهم بتخزين جميع معدات ووثائق العمل في مواقع بعيدة عن مكان إقامتهم. وروى مصدر آخر أن لديه قائمة مرجعية بما يجب القيام به عندما ”تقتحم قوات الأمن منزلك لتدمير جميع المواد التي يمكن أن تعرضك أنت أو أصدقائك أو زملاءك للخطر“.

44 - وقام رجال يرتدون أقنعة وأزياء رسمية لا تظهر هويتهم ويفترض أنهم ضباط في إدارة التحقيقات المالية التابعة للجنة المراقبة الحكومية، والمديرية الرئيسية لمكافحة الجريمة المنظمة والفساد، ولجنة التحقيق، إلى جانب ضباط من لجنة أمن الدولة، بمدهامة منازل مدافعين عن حقوق الإنسان وناشطين مدنيين بطريقة وحشية. وعادة ما تنفذ المدهامات خلال ساعات الصباح الباكر، وفي بعض الحالات، يقوم ضباط الأمن المسلحون بخلع الأبواب. وبالإضافة إلى الأثر الترهيبى على البالغين، فإن لهذه التدابير آثارا صادمة على الأطفال، كما يشهد على ذلك أشخاص دوهمت منازلهم.

45 - وتصادر خلال هذه المدهامات الحواسيب والهواتف المحمولة والحواسيب الجارية وغيرها من المعدات، بما في ذلك الأدوات التي تخص الأطفال. وأعربت جميع المصادر عن شعورها بالخوف من سوء المعاملة أو التعذيب لرفضها الكشف عن كلمات المرور. ولم يحضر محامون أثناء عمليات التفتيش و عملية الاستجواب اللاحقة.

46 - وفي شباط/فبراير 2021، طالبت المدهامات على مستوى البلد في المجموع أكثر من 40 ناشطا⁽³⁴⁾، بما في ذلك المكتب المركزي لرابطة الصحفيين البيلاروسية⁽³⁵⁾ ومكاتب مينسك التابعة لمركز حقوق الإنسان ”فياسنا“، وكذلك مكتب فياسنا في ماهيليو. وجرى أيضا تفتيش المكتب المركزي لنقابة عمال الإذاعة والصناعة الإلكترونية البيلاروسية المستقلة. وبالإضافة إلى ذلك، تمت مدهامة الشقق الخاصة للعديد من المدافعين عن حقوق الإنسان في مينسك وماهيليو وبريست وفيشيبسك وغوميل ومازير ورشيتسا وبارانافيشي ومدن أخرى.

47 - وفي وقت لاحق، تجددت حملة القمع ضد المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان في بيلاروس، وفي 5 نيسان/أبريل 2021، احتُجزت بطريقة تعسفية تاتسيانا غاتسورا - يافورسكايا وأربعة أعضاء آخرين في رابطة زفيانو⁽³⁶⁾. وبعد أسبوع واحد، اقتيد زوجها للاستجواب، وبعد تعرضه للإيذاء البدني والنفسي، هُدد بالملاحقة الجنائية ومُنح مهلة 48 ساعة لمغادرة البلد. ومُنعت السيدة غاتسورا - يافورسكايا

(34) قالت لجنة التحقيق في بيان عام إن المدهامات تمثل جزءا من تحقيق في ”تنظيم وإعداد أعمال تنتهك النظام العام بشكل صارخ“ وإن ”المحققين شعروا، في إطار تحقيق أولي لتحديد ظروف تمويل أنشطة الاحتجاج، في إجراء عمليات تفتيش للمنظمات التي تعتبر نفسها من الجهات المدافعة عن حقوق الإنسان“.

(35) انظر الفرع الثالث - باء من هذا التقرير.

(36) انظر www.fidh.org/en/issues/human-rights-defenders/belarus-judicial-harassment-of-six-human-rights-defenders.

من مغادرة بيلاروس باعتبارها مشتبه بها في قضية جنائية لم يُكشف عنها⁽³⁷⁾. فانتقلت إلى خارج البلد بسبب تعرضها لخطر ملاحقتها قضائياً بصورة غير قانونية.

48 - وفي 14 تموز/يوليه 2021، وقع هجوم آخر على المجتمع المدني⁽³⁸⁾. فقد نُفذت مدهامات لمكاتب ومنازل أعضاء مركز فياسنا، ومجموعة إيمينا، ومركز لوتريند (Lawtrend) للتحول القانوني، ومؤسسة المبادرات الجنسانية، ولجنة هلسنكي البيلاروسية، ومنظمة "هيومان كونستانتا" (Human Constanta)، وعدد من المنظمات غير الحكومية الأخرى. واعتقل أحد عشر مدافعا عن حقوق الإنسان وناشطا في هذا المجال، من بينهم أعضاء مركز فياسنا، أليس بيالياتسكي، وفاليانتسين ستيفانوفيتش، وأولادزيمير لابكوفيتش، الذين ظلوا رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة منذ ذلك الحين⁽³⁹⁾.

49 - وفي أعقاب هذه المدهامات والمضايقات المطولة، ونتيجة للحل القسري للمنظمات غير الحكومية وتجريم الأنشطة الفردية في المنظمات غير الحكومية غير المسجلة أو التي حُلت قسرا⁽⁴⁰⁾، بادر المدافعون عن حقوق الإنسان والناشطون في هذا المجال إلى مغادرة بيلاروس ليواصلوا عملهم من الخارج. فالتجريم المستمر لنشطاء المجتمع المدني في بيلاروس فيما يتعلق بعملهم يُحدثُ أثرا مثبطا يمنع الكثيرين من العودة إلى بلدهم.

50 - وقد تلقت المقررة الخاصة معلومات عن مدهامات استهدفت منظمات غير حكومية أثناء وجود مؤسسيها خارج بيلاروس، مما بعث إليهم بإشارة قوية مفادها أنه لا ينبغي لهم العودة وإلا فإنهم سيواجهون محاكمة جنائية. وكان هذا هو الحال فيما يتعلق بناشطة في مجال حقوق الإنسان كانت تحضر مؤتمرا خارج بيلاروس عندما بلغها أن مكتب المنظمة التي سجلتها وتقودها، قد تمت مدهامته، بأمر يُفترض أنه صدر من إدارة التحقيقات المالية التابعة للجنة المراقبة الحكومية. وأفيد بأن الأمر الذي يأذن بالتفتيش يفترق إلى تفاصيل محددة عن أسبابه. وصودرت من الموقع وثائق وذاكرات تخزين محمولة ومعدات مكتبية. ولا يزال المكتب مغلقا، وحساباته المصرفية مجمدة.

51 - ويشير بوضوح حجم ونمط الاضطهاد الذي يستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين في هذا المجال إلى أن القيود المفروضة على الممارسة المشروعة لحقوق الإنسان تهدف في المقام الأول إلى إجبار الناس على التزام الصمت أو اللجوء إلى المنفى كاستراتيجية لكبح عمليات الرصد والتدقيق المستقلة للامتثال للالتزامات الدولية لحقوق الإنسان، وليس إلى تحقيق أي هدف يعتبر مشروعاً بموجب قانون حقوق الإنسان تقيد به السلطات البيلاروسية.

(37) رسالة الادعاء AL BLR 7/2021. انظر: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=26494>

(38) انظر www.ohchr.org/en/2021/07/comment-un-high-commissioner-human-rights-michelle-bachelet-belarus

(39) رسالة الادعاء AL BLR 8/2021. انظر: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=26612>

(40) انظر A/HRC/50/58، الفقرة 28.

باء - الصحفيون والعاملون في وسائط الإعلام

52 - وفقا لرابطة الصحفيين البيلاروسية التي تمثل 1 300 عضو⁽⁴¹⁾، فإن "المؤسسات الإعلامية والصحفيين يتعرضون لقمع شديد ويتم قمع الخطاب العام بكامله تقريبا"⁽⁴²⁾. وتفيد التقارير بأن نحو 300 عضو من أعضاء الرابطة قرروا مغادرة البلد⁽⁴³⁾. وفرّ أكثر من 100 صحفي بيلاروسي إلى أوكرانيا⁽⁴⁴⁾. وبعد اندلاع الحرب في ذلك البلد، اضطروا إلى الفرار مجددا والانتقال إلى بلدان أخرى.

53 - وفي شباط/فبراير 2021، نفذت الشرطة البيلاروسية وضباط لجنة أمن الدولة وأعضاء المديرية الرئيسية لمكافحة الجريمة المنظمة والفساد عمليات تفتيش واعتقالات منسقة، بما في ذلك في مكاتب ومنازل مدافعين عن حقوق الإنسان وصحفيين تابعين لرابطة الصحفيين البيلاروسية⁽⁴⁵⁾. وفي تموز/يوليه 2021، تجددت المظاهرات وتعرضت مكاتب الرابطة للمرة الثانية للمهاجمة. وفي الوقت نفسه، بادرت وزارة العدل بعملية حل الرابطة قسرا؛ وتم حلها لاحقا في 27 آب/أغسطس 2021 بقرار من المحكمة العليا وحظر عملها في بيلاروس⁽⁴⁶⁾.

54 - وخضع أكثر من 100 منزل من منازل الصحفيين للتفتيش، من بينهم موظفون في ناشأ نيا، وهي إحدى أقدم الصحف المستقلة في البلد⁽⁴⁷⁾. وأقامت السلطات عددا كبيرا من القضايا الجنائية واحتجزت تعسفا صحفيا وعاملين في وسائط الإعلام. وبعد الاحتجاز التعسفي لرئيس تحرير الصحيفة، ياغور مارتسينوفيتش، ورئيس التسويق فيها، أندريه سكوركوكو، في 8 تموز/يوليه 2021، اضطر فريق تحرير ناشأ نيا إلى الانتقال خارج البلد، حيث واصل النشر عبر الإنترنت. وفي 15 آذار/مارس 2022، حكم عليها بالسجن لمدة عامين ونصف بتهم ذات دوافع سياسية.

55 - وجرى أيضا تفتيش مكتبي إذاعة أوروبا الحرة/راديو الحرية وقناة بلسات (Belsat)، وهي أكبر قناة تلفزيونية مستقلة تغطي بيلاروس، واعتقل العديد من صحفييها، بمن فيهم آليه غروزدزيلوفيتش. وعلى الرغم من اعتقاله في 16 تموز/يوليه 2021 والإفراج عنه في 26 تموز/يوليه 2021، فقد اعتقل مرة أخرى في 23 كانون الأول/ديسمبر 2021 وحكم عليه بالسجن لمدة عام ونصف في 3 آذار/مارس 2022⁽⁴⁸⁾.

(41) تعمل الرابطة منذ عام 1995 وتضم أكثر من 1 300 عامل في مجال الإعلام. وهي منظمة مؤثرة معترف بها من قبل الأوساط المهنية الدولية. وعلى الرغم من التحديات، لا تزال الرابطة تتلقى الدعم، ففي نهاية نيسان/أبريل، حصلت على جائزة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة/غيرمو كانو العالمية لحرية الصحافة لعام 2022.

(42) تقييم أجراه باريز غاريتسكي، نائب رئيس رابطة الصحفيين البيلاروسية.

(43) انظر <https://euvsdisinfo.eu/a-dictator-in-panic-forces-belarus-to-live-in-fear/#>

(44) انظر <https://baj.by/en/analytics/belarus-free-press-continues-despite-attacks>

(45) انظر www.omct.org/en/resources/urgent-interventions/belarus-escalating-crackdown-on-human-rights-defenders

(46) انظر <https://baj.by/en/analytics/supreme-court-liquidated-belarusian-association-journalists>

(47) انظر <https://spring96.org/en/news/104269>

(48) انظر <https://prisoners.spring96.org/en/person/aleh-hruzdilovicz>

56 - وفي وقت الانتهاء من إعداد هذا التقرير، كان 27 صحفياً وراء القضبان في بيلاروس⁽⁴⁹⁾. أما أقصى عقوبة تُوقع على صحفي فهي الحكم بالسجن لمدة 15 عاماً على المدون إيغار لوسيك الذي اعتقل في 25 حزيران/يونيه 2020. وكان يعمل خبيراً استشارياً لدى دائرة إذاعة أوروبا الحرة/إذاعة الحرية البيلاروسية، وأنشأ قناة تليغرام (Telegram) التي زعمت السلطات فيما بعد أنها تستخدم "لتنظيم أعمال شغب" (المادة 293-1 من القانون الجنائي) و "تعرض على الكراهية" (المادة 130)⁽⁵⁰⁾. وفي الأشهر الأربعة الأولى من عام 2022، صدرت خمسة أحكام ضد صحفيين في قضايا جنائية.

57 - ويتعرض الصحفيون للمزيد من الاضطهاد بسبب تعبيرهم عن مواقفهم المناهضة للحرب. واعتقل يوري غانتساريفيتش واتهم بنقل معلومات عن عمليات نقل للقوات يقوم بها الاتحاد الروسي في بيلاروس. ووفقاً للتهمة، فإنه يواجه عقوبة السجن لمدة تصل إلى ست سنوات⁽⁵¹⁾. وفي الظروف الحالية، لا يوجد إلا عدد قليل جداً من الناس المستعدين للمخاطرة بالتعبير عن آرائهم وممارسة حرية التعبير. ومع ذلك، يظل عدد كبير من الصحفيين البيلاروسيين في البلد على الرغم من القمع المستمر والقيود التشريعية المفروضة على الحق في حرية التعبير والتقييد المستمر لحرية وسائل الإعلام.

جيم - المعارضة السياسية

58 - اتسمت الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية لعام 2020 في بيلاروس، من أيار/مايو إلى أوائل آب/أغسطس 2020، بمجموعة واسعة من أعمال القمع ضد مرشحي المعارضة وأسرههم. فقد احتُجز عدد من مرشحي المعارضة تعسفاً قبل الانتخابات بتهم جنائية⁽⁵²⁾، بينما أُجبر آخرون على مغادرة بيلاروس.

59 - وفي ضوء التعبئة الاجتماعية الواسعة النطاق لدعم مرشحي المعارضة السياسية والاحتجاجات السلمية التي أعقبت الإعلان عن نتائج الانتخابات⁽⁵³⁾، لجأت السلطات إلى المضايقات والتهديدات بالملاحقة الجنائية ضد شخصيات المعارضة البارزة كاستراتيجية لقمع الاحتجاجات في جميع أنحاء البلد.

60 - وفي تموز/يوليه 2020، أرسلت المرشحة الرئاسية سفياتلانا تسيخانوسكايا أطفالها إلى الخارج بحثاً عن سلامتهم، مشيرة إلى أنها تلقت تهديدات هاتفية. وأجبرت على مغادرة البلد في 11 آب/أغسطس⁽⁵⁴⁾. وغادر فاليري تسيكالو بيلاروس مصحوباً بأبنائه، وهو ممن سعى أيضاً للترشح للرئاسة⁽⁵⁵⁾. وبرر رحيله بما انتابه من مخاوف بشأن سلامتهم⁽⁵⁶⁾. وأفيد بأنه تلقى معلومات مسبقة عن التخطيط لاعتقاله. وفي 10 آب/أغسطس 2020، غادرت زوجته فيرونیکا تسيكالو البلد أيضاً، بعد تلقيها تهديدات باعتقالها

(49) انظر <https://baj.by/en/content/journalists-are-not-criminals-five-media-representatives-trials-about-start-belarus>

(50) انظر <https://baj.by/en/analytics/belarus-free-press-continues-despite-attacks>

(51) انظر <https://baj.by/en/content/journalist-who-photographed-russian-military-vehicles-taken-custody>

(52) انظر A/HRC/49/71، الفقرة 17.

(53) انظر A/HRC/46/4، الفقرة 21.

(54) انظر www.bbc.com/news/world-europe-53733330

(55) انظر A/HRC/49/71، الفقرة 16.

(56) انظر www.hrw.org/news/2020/07/30/belarus-crackdown-political-activists-journalists

بسبب عملها لصالح مرشح المعارضة. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر 2020، أُجبر معظم قادة الحملة الانتخابية للسيدة تسيخانوسكايا والاحتجاجات التي أعقبت الانتخابات، بمن فيهم أعضاء بارزون في مجلس تنسيق المعارضة، على مغادرة البلد.

61 - ووجه المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة رسالة ادعاء مشتركة إلى حكومة بيلاروس في 16 أيلول/سبتمبر 2020 بشأن "ما تقوم به قوات الأمن من استهداف واضطهاد منهجين لأعضاء المعارضة المرتبطين بمجلس التنسيق"⁽⁵⁷⁾. ورفعت دعوى جنائية ضد أعضاء مجلس التنسيق بموجب الجزء 3 من المادة 361 من القانون الجنائي، بزعم توجيه "نداءات عامة عن طريق وسائل الإعلام أو الإنترنت للاستيلاء على سلطة الدولة، أو ارتكاب أعمال محظورة تهدف إلى الإضرار بالأمن القومي لجمهورية بيلاروس"⁽⁵⁸⁾.

62 - وتعرض من رفضوا بلا هوادة مغادرة البلد للملاحقة الجنائية. وفي 7 أيلول/سبتمبر 2020، احتجزت ماريا كاليسينيكا، وهي مؤيدة بارزة للحملة الانتخابية للسيدة تسيخانوسكايا وعضو في مجلس التنسيق، بمعزل عن العالم الخارجي وتعرضت لمحاولة طرد قسري فاشلة⁽⁵⁹⁾. وبعد ما يقرب من عام من الاحتجاز السابق للمحاكمة، حكم عليها بالسجن لمدة 11 عاما بسبب انتهاكات مزعومة بموجب المواد 357 (1) و 361 (3) و 361-1 (1) من القانون الجنائي⁽⁶⁰⁾. وهذه القضية السيئة السمعة هي رمز للمعاملة القاسية التي يتعين أن يتوقعها أعضاء المعارضة السياسية والنشطاء السياسيون إذا رفضوا مغادرة بيلاروس.

63 - وتلقت المقررة الخاصة معلومات موثوقة عن استمرار تخويف أفراد المعارضة السياسية في المنفى، بوسائل منها التهديدات الشخصية والتدمير المتعمد للممتلكات أثناء مظاهرات منازلهم في بيلاروس. وتصبح الحالات التي يتجاوز فيها ضباط الشرطة التابعون للجنة التحقيق، إلى جانب ضباط لجنة أمن الدولة، سلطاتهم وينتهكون القواعد التي تحكم عمليات التفتيش اتجاها يؤثر في شخصيات المعارضة البارزة التي انتقدت الحكومة وسياساتها علنا. وعلاوة على ذلك، أُفيد بأن ضباط الأمن يصورون نتائج عملياتهم للتفتيش دون خوف من مواجهة المساءلة عن خرق القانون، وينشرون مقاطع فيديو بعنوان "قبل التفتيش وبعده" على قناة تيليغرام⁽⁶¹⁾. وهذا يبعث برسالة قوية مفادها أنه في حين أن الناس قد يشعرون بالأمان نسبيا في المنفى في الخارج، فإن ممتلكاتهم يمكن أن تصبح - وتبعاً لذلك يحتمل أن يصبح أقاربهم أيضا - هدفا لأعمال انتقامية. وأفاد مصدر بأن الشرطة رفضت فتح تحقيق في تدمير ممتلكات في منزلها بحجة أن "كل شيء قد تم بموجب قانون بيلاروس"، وبالتالي لم يكن هناك أي أساس لرفع قضية.

64 - وتلقت المقررة الخاصة ادعاءات مقلقة تفيد أن قوائم التوقيعات الداعمة للترشيحات في الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في 9 آب/أغسطس 2020، والمحفوظة في لجنة الانتخابات المركزية، قد اطلع عليها

(57) رسالة الادعاء AL BLR 7/2020. انظر: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=25558>

(58) انظر <https://eng.belta.by/society/view/konyuk-criminal-case-opened-against-coordination-council-in-belarus-132734-2020>

(59) انظر A/76/145، الفقرة 34.

(60) انظر A/HRC/50/58، الفقرة 83.

(61) انظر، على سبيل المثال: <https://nashaniva.com/?c=ar&i=292692>.

الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين. ويخشى الأشخاص الذين قدموا توقيعات لمرشحين غير ألكسندر لوكاشينكو من الاحتجاز التعسفي والتهم الجنائية لأسباب سياسية كعقاب على ممارستهم المشروعة للحق في المشاركة في الشؤون السياسية والعامّة والحق في حرية التعبير في فترة ما قبل الانتخابات وأثناءها.

دال - الكُتّاب والفنانون وغيرهم من العاملين في المجال الثقافي

65 - طال القمع أيضا القطاع الثقافي، حيث عبرت العديد من الشخصيات الثقافية علنا عن موقفها المدني أو انضمت إلى الاحتجاجات السلمية التي تطعن في شرعية نتائج الانتخابات الرئاسية لعام 2020. ويفيد مركز القلم البيلاروسي (PEN Belarus) بأن نسبة 79 من العاملين في مجال الثقافة قد حوكموا جنائيا وسجنوا لأسباب سياسية⁽⁶²⁾. واعتُقل المزيد منهم واحتجزوا بتهم إدارية. وقد تميز العمان الماضيان منذ الانتخابات الرئاسية لعام 2020 بالطرد الجماعي لموظفي المؤسسات الثقافية الحكومية انتقاما من المعارضة، إلى جانب الرقابة والحظر.

66 - وتتزايد كمية المواد التي تُعتبر متطرفة. وتخشى إحدى المصادر التي تمت مقابلتها من تعريض والديها للمسؤولية الجنائية بسبب الكتب التي خزنتها في منزلها والتي أُضيفت إلى قائمة المواد المتطرفة⁽⁶³⁾، مثل تلك التي كتبتها الكاتبة الحائزة على جائزة نوبل سفياتلانا أليكسييفيتش.

67 - واستقال العديد من مشاهير الفنانين البيلاروسيين والعاملين في المجال الثقافي احتجاجا على انتهاكات الدولة لحرية التعبير الفني والمدني وانتقامها من تنوع الآراء في المجتمع. وقد أُجبرت هذه البيئة العدائية العاملين في المجال الثقافي على مغادرة بيلاروس. ومن هؤلاء قائد الأوركسترا الشهير فياشاسلاو فوليتش الذي استقال بعد يومين من تعيينه قائدا رئيسيا للأوبرا الوطنية ومسرح الباليه. ومغنية الأوبرا مارغريتا لياوتشوك التي طردت من الأوبرا الوطنية في عام 2020، بدعوى أن مواقفها السياسية معادية؛ وأندريه بافوك، وهو مدون ومغن معارض مشهور، انتقد حكومة لوكاشينكو.

هاء - المحامون

68 - تحدث المضايقة والاضطهاد اللذان أجبرا المحامين على العيش في المنفى، ولا سيما المحامون الذين يعملون في قضايا حساسة سياسيا أو قضايا انتهاكات حقوق الإنسان، تأثيرا مدمرا على إقامة العدل وسيادة القانون عموما في بيلاروس. ففي بيان عام صدر في 4 آذار/مارس 2021، أُعربت 42 منظمة عاملة في مجال حقوق الإنسان عن قلقها إزاء الضغط على المهنة والممارسة الراسخة المتمثلة في الملاحقة القضائية الإدارية والجنائية للمحامين المدافعين عن قادة المعارضة ونشطاء المجتمع المدني⁽⁶⁴⁾.

69 - ويتعرض المحامون للتهديد بالحرمان من التراخيص وإلغائها، بهدف منعهم من أداء واجباتهم المهنية. ووفقا لوزارة العدل، ألغت الوزارة في الفترة بين كانون الثاني/يناير 2021 ونيسان/أبريل 2022

(62) انظر <https://penbelarus.org/en/2022/05/05/manitoryng-parushennyau-kulturnyh-pravou-i-pravou-chalaveka-u-dachynenni-da-dzeyachau-kulturny.html>

(63) هذه القائمة التي تحتفظ بها وزارة الإعلام متاحة على الموقع الشبكي للصحيفة الحكومية بيلاروس سيغودنيا (Belarus Segodnya). (www.sb.by/articles/respublikanskiy-spisok-ekstremistskikh-materialov-2020.html).

(64) انظر www.hfhr.pl/wp-content/uploads/2021/03/statement_Belarus_Crackdown-on-the-Legal-Profession_eng-1.pdf

تراخيص 47 محاميا، واصفة إياهم بأنهم "نوو عقلية هدامة"⁽⁶⁵⁾. وحرّم ما مجموعه 66 محاميا من الحق في ممارسة مهنتهم؛ ومن بين هؤلاء، حوكم خمسة محامين جنائيا وسحبت تراخيص المتبقين⁽⁶⁶⁾.

70 - وانضم المحاميان إيليا ساليي وماكسيم زناك إلى الفريق القانوني للمرشح الرئاسي فيكتور باباريكا⁽⁶⁷⁾ وقدمتا خدمات قانونية لمديرة حملته ماريا كاليسينيكا⁽⁶⁸⁾. وقدمتا أيضا خدمات قانونية للمرشحة الرئاسية سفياتلانا تسيخانوسكايا وقدمتا طعنا في نتائج الانتخابات الرئاسية لعام 2020 التي أُعلن عنها رسميا لدى المحكمة العليا بالنيابة عنها. وفي 9 أيلول/سبتمبر 2020، وجهت اتهامات إلى ساليي وزناك بموجب إجراءات جنائية لأسباب ذات دوافع سياسية، ووضعاً رهناً للاحتجاز السابق للمحاكمة. وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر 2020، استُبدل الاحتجاز كتدبير وقائي لساليي بالإقامة الجبرية، وفي 16 نيسان/أبريل 2021، استُبدل هذا التدبير بالإفراج المشروط بكفالة. وتمكن ساليي، نظرا لاحتمال تعرضه للملاحقة القضائية غير القانونية، من مغادرة بيلاروس بينما لا يزال زناك رهناً للاحتجاز، ويقضي حكما بالسجن لمدة 10 سنوات. وخلص الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي إلى أن سجن زناك غير قانوني⁽⁶⁹⁾.

71 - وروى محامون آخرون أن منازلهم قُتشت وأنهم تلقوا تهديدات مثيرة للقلق فيما يتعلق بعملهم في الدفاع عن المتظاهرين⁽⁷⁰⁾ و/أو بسبب تعبيرهم علنا عن تعليقات انتقادية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الدولة⁽⁷¹⁾. وغادروا البلد خوفا من الاعتقال والاحتجاز التعسفيين.

72 - وتتفق هذه الروايات مع ما يعتبره المحامون البيلاروسيون، فضلا عن المنظمات الدولية التي تمثل المهنة، نمطا من التخويف والمضايقة، أُفيد بأنه ينتهج ضد المحامين لمجرد القيام بأنشطة في إطار ممارستهم المشروعة لمسؤولياتهم⁽⁷²⁾.

(65) في آذار/مارس 2021، طالب الرئيس بإدخال تعديلات على النظام التشريعي، بما في ذلك تشديد التشريعات الجنائية لتوفير الأدوات اللازمة "لإعادة النظام إلى مهنة المحاماة" والتصدي "للأنشطة الهدامة".

(66) انظر <https://defenders.by/lawyers-persecution-2020>.

(67) في 6 تموز/يوليه 2021، حكم على المرشح الرئاسي السابق فيكتور باباريكا بالسجن لمدة 14 عاما. وحكم على المتهمين الآخرين في القضية بالسجن لمدد تتراوح بين ثلاث سنوات وست سنوات ونصف، وحكم على أحدهم بـ "الإقامة الجبرية" لمدة خمس سنوات. والأحكام غير قابلة للاستئناف. ومنع جميع المحامين المكلفين بالدفاع عن فيكتور باباريكا من العمل، مما حرّمه من الحق في الاتصال بمحامٍ من اختياره، ومن الإجراءات القانونية الواجبة، ومن الحصول على محاكمة عادلة.

(68) رسالة الادعاء AL BLR 9/2020. انظر: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=25674>.

(69) انظر [A/HRC/WGAD/2022/24](https://www.hrc.org/eng/press-releases/2022/24).

(70) بمن فيهم محامي أولادزيمير ماتسكيفيتش، وهو فيلسوف وأخصائي منهجيات وشخصية عامة اعتقل في 4 آب/أغسطس 2021 بعد تفتيش شقته في إطار تحقيقات جنائية. وأدين في 23 حزيران/يونيه 2022 وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة "إنشاء تنظيم متطرف" (المادة 1-361 (1) من القانون الجنائي)، و"تنظيم أعمال تنتهك النظام العام انتهاكا جسيما" (المادة 342)، و"إهانة الرئيس" (المادة 368 (1)).

(71) انظر <https://lawyersforlawyers.org/en/belarusian-lawyer-mikhail-kirilyuk-we-should-never-stop-resisting>.

(72) انظر www.reuters.com/world/europe/belarus-tightens-grip-lawyers-2021-08-23.

واو - الطلاب والأكاديميون

73 - أثرت أزمة حقوق الإنسان بعد عام 2020 بوجه خاص في الأكاديميين والطلاب الذين يواجهون نمطا قمعيا من عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية والملاحقات القضائية والطرده من الدراسة والفصل غير المشروع. وقد أجبر الكثيرون على مغادرة البلد في أعقاب حوادث متعددة من الاضطهاد لأسباب سياسية. وتعرض عشرات الأساتذة أيضا للمضايقة أو التوبيخ أو الفصل بسبب انحيازهم إلى طلابهم، وفّر العديد منهم من البلد نتيجة لذلك. وشهدت بيلاروس أسوأ انخفاض في الحرية الأكاديمية في العالم في عام 2020، وفقا لمؤشر الحرية الأكاديمية⁽⁷³⁾.

74 - وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر 2020، دعا الرئيس لوكاشينكو علنا إلى طرد الطلاب وإنهاء عمل الأساتذة الذين أعربوا عن آراء مخالفة له أو أعربوا عن تضامنهم مع زملائهم الذين فصلوا بسبب دعمهم حركة الاحتجاج. ويمكن النظر إلى هذه التحذيرات والتهديدات على أنها محاولة لتثبيط ممارسة حرية التعبير والتجمع السلمي من خلال التخويف وبت الرعب في النفوس.

75 - وتقيد التقارير بأن منصبا جديدا استُحدث، هو منصب "نائب رئيس الجامعة المعني بالمسائل الأمنية" في جامعة بيلاروس الحكومية والجامعة التقنية الوطنية البيلاروسية وجامعات أخرى في جميع أنحاء البلد من أجل رصد ومنع انتهاكات القانون من جانب موظفي وطلاب المؤسسات الأكاديمية، بما في ذلك أعمال التطرف والإرهاب⁽⁷⁴⁾. وقد أثّرت مخاوف من أن هذا الموقف يمكن أن يساء استخدامه لزيادة قمع الحرية الأكاديمية وانتهاكها. وتقيد التقارير بأن المرشحين المعيّنين في هذه المناصب يتتبعون مباشرة إلى جهاز أمن الدولة والأجهزة الخاصة.

زاي - الرياضيون

76 - غادر بيلاروس العديد من الرياضيين ذوي الأداء العالي وأوقفوا مشاركتهم مع المنتخبات الوطنية بسبب تهديدهم باتخاذ "إجراءات تأديبية" بحقهم واحتجازهم تعسفا لتعبيرهم عن معارضتهم العلنية لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الدولة⁽⁷⁵⁾. ويشمل ذلك إمكانية الانتقام الذي تقره الدولة ضد نحو 800 رياضي وقعوا على رسالة جماعية موجهة إلى السلطات وانضموا إلى مبادرة "رابطة الرياضيين الحرة"⁽⁷⁶⁾.

77 - وهناك أيضا اتجاه مقلق لتسليم المواطنين البيلاروسيين، بمن فيهم بطل العالم البيلاروسي في الكيك بوكسينغ ألياكسي كودزين، لمشاركتهم في الاحتجاجات السلمية، من خلال الانضمام إلى الاحتجاجات ونشر منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي على سبيل المثال. وقد أصدرت عدة محاكم في الاتحاد الروسي أحكاما بشأن عمليات التسليم هذه على الرغم من وقف تنفيذ الأحكام في وقت

(73) انظر www.gppi.net/media/KinzelbachEtAl_2021_Free_Universities_AFi-2020.pdf

(74) انظر <https://neweasterneurope.eu/2021/06/11/attacks-on-academic-freedom-in-belarus-impossible-to-remain-silent>

(75) انظر www.rferl.org/a/belarusian-protests-spill-off-the-streets-into-the-sports-arena/30876650.html

(76) انظر www.pressball.by/pbonline/other/87900

سابق بأمر من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان⁽⁷⁷⁾، وعلى الرغم من الشواغل التي أثارها جماعات حقوق الإنسان بشأن خطر التعرض للاضطهاد لأسباب سياسية⁽⁷⁸⁾.

رابعاً - الاحتياجات في مجال حماية حقوق الإنسان

78 - في جميع الروايات التي استمعت إليها المقررة الخاصة، أشار الناس إلى الخوف الذي انتابهم في بيلاروس في الأشهر أو الأيام أو الساعات التي سبقت مغادرتهم لها. وبينما شددوا على توفهم إلى العودة إلى ديارهم والطبيعة المؤقتة لنفيهم، ظل معظم الذين قدموا شهادات يشعرون بالقلق إزاء عدم اليقين بشأن عودتهم إلى بيلاروس. وواصل الكثيرون العمل بشأن قضايا تتصل بالبلد واعتبروا أنفسهم مساهمين نشطين في المجتمع البيلاروسي، وإن كان ذلك من بعيد.

ألف - الحماية من الإعادة القسرية

79 - يحمي مبدأ عدم الإعادة القسرية الأشخاص من نقلهم إلى دولة تكون حقوقهم الأساسية فيها في خطر عندما تكون هناك أسباب وجيهة تحمل على الاعتقاد بأن الشخص سيتعرض لانتهاكات حقوق الإنسان. والحماية من الإعادة القسرية متعددة الأوجه وتشمل السماح بإقامة مواطني بيلاروس في بلد مقصد معين ومنع نقلهم إلى بيلاروس من خلال إجراءات الإعادة أو الطرد أو التسليم. وواصلت سلطات بيلاروس اضطهاد ومضايقة أولئك الذين غادروا البلد بالفعل، بوسائل منها طلب تسليم المحتجين ومؤيدي المعارضة.

80 - ففي أيار/مايو 2022، أُبلغ عن حالتين على الأقل لتسليم مواطنين بيلاروسيين من الاتحاد الروسي بسبب مشاركتهم في الاحتجاجات التي وقعت في عام 2020. وقد نفذت عمليات التسليم في انتهاك للوقف الذي أمرت به المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بموجب القاعدة 39 من لائحتها. وفي 26 أيار/مايو 2022، رفضت محكمة محلية في سانت بطرسبرغ، الاتحاد الروسي، طعنا قدمته المواطنة البيلاروسية يانا بينتشوك ضد رفض منحها اللجوء السياسي، مما يعرضها لخطر التسليم. وبينتشوك هي واحدة من العديد من البيلاروسيين الذين وجهت لهم تهمة متعددة بسبب مشاركتهم في الاحتجاجات السلمية التي أعقبت الانتخابات الرئاسية المثيرة للجدل لعام 2020⁽⁷⁹⁾.

81 - وتلاحظ المقررة الخاصة أيضاً طول فترة الاحتجاز السابق للمحاكمة في قضايا تسليم المجرمين. فعلى سبيل المثال، أُفرج في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2022 عن مواطنين بيلاروسيين طلبت بيلاروس تسليمهما بعد أن أمضيا عاما رهن الاحتجاز في الاتحاد الروسي⁽⁸⁰⁾.

(77) تتعلق هذه العمليات بالتدابير المؤقتة بموجب القاعدة 39 من لائحة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

(78) انظر https://memohrc.org/en/news_old/russian-authorities-violated-un-convention-refugees-extraditing-alyaksei-kudzin-citizen.

(79) انظر https://memohrc.org/en/news_old/belarusian-citizen-yana-pinchuk-threatened-extradition-her-home-country-political-prisoner.

(80) انظر https://memohrc.org/ru/news_old/beloruskogo-anarhista-andreya-kazimirova-osvobodili-iz-pod-strazhi-v-moskve.

باء - تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمواطنين البييلاروسيين الذين أُجبروا على مغادرة بلدهم

82 - يواجه البييلاروسيون في المنفى صعوبات إضافية وقد يجدون أنفسهم في أوضاع هشة، ومن ثمة يحتاجون إلى الحماية التي يوفرها الإطار الدولي لحقوق الإنسان. وعند الاستفسار عن الصعوبات التي يواجهها البييلاروسيون الذين أُجبروا على الابتعاد عن بلدهم، أثرت مسألة بارزة هي الحصول على الرعاية الصحية البدنية والعقلية. فكثيرا ما يكون الحصول على العلاج الضروري والمناسب معقدا بسبب عوامل من قبيل نقص المعلومات عن حقوقهم فيما يتعلق بالرعاية الصحية، وتكلفة التأمين الصحي، والصعوبات في التعامل مع النظام الطبي، وحاجز اللغة، وتكلفة الرعاية نفسها.

83 - وأشارت جميع المصادر التي أُجريت معها مقابلات إلى تجربتها مع الصدمة الناجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تم التعرض لها في بيلاروس، والمعاناة النفسية الشديدة الناجمة عن مغادرة البلد، والحاجة إلى تلقي دعم نفسي اجتماعي ووضع برامج لإعادة التأهيل في البلدان التي يقصدونها، بما يشمل الأطفال. ومما جرى التشديد عليه بوجه خاص ضرورة تقديم دعم متخصص في مجال الصحة العقلية والتدريب على استراتيجيات التكيف للمواطنين البييلاروسيين الذين يضطعون بأعمال تطوعية وللمدافعين عن حقوق الإنسان.

84 - وبما أن إمكانية العودة الآمنة لا تزال بعيدة المنال للعديد من المواطنين البييلاروسيين في المنفى، فإن الناس يبحثون عن حلول طويلة الأجل تتلاءم مع ظروفهم الخاصة. وفي حين أن تجربة كل فرد فريدة من نوعها، لاحظت المقررة الخاصة أن الأشخاص الذين أُجبروا على الانتقال إلى الخارج يواجهون تحديات في ضمان الظروف المعيشية الملائمة، بما في ذلك في المواقع المؤقتة مثل مرافق الاستقبال، والحصول على العمل اللائق وفرص كسب العيش اعتمادا على المهارات والمؤهلات، والحصول على التعليم الكافي والمناسب، بما في ذلك التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتدريب المهني للكبار.

85 - وتسلم المقررة الخاصة بأن المنظمات غير الحكومية تدعم البييلاروسيين في المنفى من خلال مختلف البرامج التي ترعاها الجهات المانحة لإعادة التوطين في حالات الطوارئ، بما في ذلك السكن المؤقت وإعادة التأهيل. وهي على علم أيضا بالبرامج الرامية إلى دعم بعض الأنشطة الأساسية للمنظمات التي تتولى تعبئة الأموال لإعادة التوطين في حالات الطوارئ، فضلا عن المبادرات الخاصة للمتطوعين المحليين وللمن يعيشون في الشتات.

86 - ومع ذلك، وبما أن مدة إقامة المواطنين البييلاروسيين في المنفى القسري تتجاوز الأجل القصير الأولي الذي كانوا يأملونه، ولا يرى الناس أي خيارات آمنة للعودة، بدأ هؤلاء المواطنون الذين أُجبروا على العيش في الخارج يواجهون صعوبات. وتشمل هذه الصعوبات التحديات المتصلة بتسوية وضع إقامتهم قانونيا في البلد المضيف، بما في ذلك التحديات الإدارية في الحصول على تصاريح الإقامة، ونقص المعلومات، وطول العمليات، ورفض طلبات فتح الحسابات المصرفية للمواطنين البييلاروسيين، ولا سيما بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا.

87 - فمعظم الأشخاص الذين اضطروا إلى الفرار من بيلاروس ليس بحوزتهم جميع الوثائق المطلوبة لتسوية وضع إقامتهم قانونيا في الخارج لأنهم اضطروا إلى الفرار في غضون مهلة قصيرة ولم تسنح لهم الفرصة لحزم أمتعتهم ووثائقهم الضرورية. وانتهت صلاحية جوازات سفر آخرين لكنهم يتجنبون الحضور

إلى القنصلية البيلاروسية في الخارج لتجديد وثائقهم خوفاً من الاضطهاد أو لأسباب أخرى⁽⁸¹⁾. وأفاد عدد من الأشخاص بأنهم مُنعوا من الحصول على الخدمات القنصلية في الخارج ونصحوهم بالعودة إلى بيلاروس لتجديد وثائق هويتهم وغيرها من شهادات الأحوال المدنية.

88 - وذكر عدة أشخاص الخوف من الإعادة القسرية⁽⁸²⁾، مشيرين بوجه خاص إلى اتفاقات التعاون بين أجهزة الأمن في بيلاروس وأجهزة الأمن في بلدان أخرى. فعلى سبيل المثال، قدمت منظمة العفو الدولية تقريراً عن اتفاق التعاون بين لجنة أمن الدولة في بيلاروس وجهاز أمن الدولة في جورجيا الذي دخل حيز النفاذ في 16 آب/أغسطس 2021. وينص ذلك الاتفاق على تبادل المعلومات والبيانات عن أي شخص يعتبر أنه يشكل تهديداً "للنظام الدستوري والسيادة والسلامة الإقليمية" وغير ذلك من الجرائم المتصلة بالإرهاب، ويسمح بنشر موظفي أمن الدولة في أراضي بعضهما البعض لفترات زمنية غير محددة⁽⁸³⁾.

89 - وفي سياق الحرب في أوكرانيا، لم يكن هناك سوى القليل من المعلومات المتاحة للمواطنين البيلاروسيين الفارين من النزاع. وتلاحظ المقررة الخاصة أن عدداً كبيراً من مواطني بيلاروس لم يتمكنوا من الاستفادة من الحماية المؤقتة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بوصفهم رعايا بلدان ثالثة شردوا من أوكرانيا لأنهم يفتقرون إلى تصريح إقامة دائمة ساري المفعول أو مركز اللجوء أو حماية معادلة ممنوحة لهم في أوكرانيا، على النحو المطلوب في القرار التنفيذي لمجلس الاتحاد الأوروبي 382/2022.

90 - ومنذ عام 2020، مُدّدت فترة الإقامة بدون تأشيرة للبييلاروسيين في أوكرانيا إلى 180 يوماً. وجرى توفير الإقامة المؤقتة في أوكرانيا لأسباب عدة من قبيل الدراسة أو العمل أو الزواج. وأُتيحَت إجراءات تسجيل مبسطة للأخصائين المؤهلين تأهيلاً عالياً فقط، مثل المواطنين البيلاروسيين العاملين في قطاع تكنولوجيا المعلومات. وعلى الرغم من أن بإمكان المواطنين البيلاروسيين التقدم قانوناً بطلب للحصول على مركز اللجوء، فإن عدداً قليلاً منهم فقط استفاد من آلية الحماية هذه. وفي ضوء هذه الظروف، لم يقم العديد من البيلاروسيين بتسوية وضع إقامتهم قانونياً في أوكرانيا.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

91 - تلاحظ المقررة الخاصة المجموعة المعقدة من الأسباب التي تجبر المواطنين البيلاروسيين على مغادرة بلدانهم، بما في ذلك الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان للأشخاص الذين يعبرون عن آراء مخالفة أو يعتنقونها، فضلاً عن الجو العام للخوف والترهيب والإفلات من العقاب الذي يهيمن على المجتمع البيلاروسي.

92 - فقد تعمدت السلطات البيلاروسية خلق بيئة معادية لا يمكن فيها على نحو معقول أن يتوقع من الأفراد والجماعات المهنية المستهدفة أن يبقوا في البلد. ويستخدم مزيج من القوانين والسياسات

(81) انظر A/73/178/Rev.1، الفقرة 22.

(82) انظر Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, "The principle of non-refoulement under international human rights law" متاح على الموقع التالي: www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Migration/GlobalCompactMigration/ThePrincipleNon-RefoulementUnderInternationalHumanRightsLaw.pdf

(83) انظر www.amnesty.org/en/documents/eur56/4637/2021/en

والممارسات كأداة قوية لإجبار الناس على المغادرة. ومع استمرار الإفلات من العقاب وتواصل تدهور حالة حقوق الإنسان، فإن احتمالات عودة البيلا روسيين عودة آمنة من المنفى ستكون محدودة أمامهم. ويؤدي عدم وجود سلطة قضائية مستقلة إلى تفاقم الحالة وإعاقة إحراز تقدم.

93 - وتهيب المقررة الخاصة بالحكومة أن تبدي إرادة سياسية وروحا قيادية في ضمان إحراز تقدم ملموس في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، بما في ذلك التوصيات التي سبق أن قدمتها الجهة المكلفة بولاية والتي لا يزال الكثير منها صالحا. وتعرب أيضا عن تأييدها لتوصية مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الواردة في تقريرها وفقا لقراري مجلس حقوق الإنسان 1/45 و 20/46، وتهيب بالحكومة أن تتقيد تقيدا تاما بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

94 - وتقدم المقررة الخاصة التوصيات التالية إلى حكومة بيلاروس:

(أ) استعراض السياسات والممارسات التي تستخدمها الحكومة والتي تجبر المواطنين البيلا روسيين على مغادرة بلدهم، بطرق منها وضع حد لاستراتيجية السلطات الرامية إلى تجريم المعارضة السياسية في بيلاروس و/أو القضاء على الآراء البديلة عن طريق المضايقة أو التهديد أو غير ذلك من أشكال التخويف، وتهيئة الظروف لتعددية الآراء في جميع المجالات العامة، بما في ذلك في المجال السياسي؛

(ب) إجراء استعراض شامل للتشريعات الوطنية بهدف مواءمتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بسبل منها إزالة المواد والبنود المفرطة في التقييد - بما فيها تلك التي قد تطبق بشكل تعسفي، مثل التطبيق الموسع لعقوبة الإعدام - التي تشدد الرقابة أو تعيق بشكل آخر ممارسة حقوق الإنسان، ومن بينها تلك المتعلقة بحرية التجمع، وتكوين الجمعيات والتعبير وغيرها من الحقوق والحريات الأساسية للحيز المدني الديمقراطي؛

(ج) وضع حد على الفور لسياسة القضاء على المجتمع المدني، بما في ذلك ممارسة المدهامات الموجهة ضد مباني منظمات المجتمع المدني وعمليات التفتيش في المساكن الخاصة للنشطاء المدنيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وإعادة منظمات المجتمع المدني التي جرى حلها بذرائع ذات دوافع سياسية و/أو اتهامات زائفة؛

(د) فتح الحيز الإعلامي في بيلاروس، ووضع حد على الفور لسياسة تصفية وسائط الإعلام المستقلة ووقف ممارسة منع نشر معلوماتها، بما في ذلك من خلال الإنترنت والشبكات الاجتماعية؛

(هـ) وقف ممارسة التهديدات التي تستهدف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك التمييز والفصل التعسفي من العمل والدراسة، وضمان الأداء الحر للنقابات العمالية والمنظمات الثقافية ومنظمات الأقليات والحريات الأكاديمية؛

(و) إطلاق سراح جميع المحكوم عليهم بالسجن بسبب ممارستهم لحقوقهم المدنية والسياسية المشروعة فورا ودون قيد أو شرط، وإسقاط التهم الموجهة إليهم بدوافع سياسية وضمان إعادة تأهيلهم تأهيلا كاملا؛

(ز) وضع حد للضغط والتخويف ضد المحامين، ولا سيما أولئك الذين يقومون بالدفاع عن أعضاء المعارضة السياسية، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والناشطين المدنيين، والعاملين في وسائط الإعلام المستقلة، وضمان سيادة القانون وسريان الإجراءات القضائية الواجبة؛

(ح) إجراء استعراض شامل لاختصاصات مؤسسات الدولة وأجهزتها الضالعة في المضايقة المنهجية وانتهاكات حقوق الإنسان، وطرائقها التشغيلية، وأساليب عملها، ولا سيما لجنة المراقبة الحكومية، ولجنة التحقيق، والمديرية الرئيسية لمكافحة الجريمة المنظمة والفساد، ولجنة أمن الدولة؛

(ط) تقديم موظفي الدولة المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان، مثل التعذيب وسوء المعاملة، إلى العدالة، وبالتالي القضاء على الإفلات الواسع النطاق من العقاب لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، الذي أسهم في خلق جو من الخوف، وهو العامل الرئيسي الذي يجبر البيلاروسيين على النفي الجماعي؛

(ي) وقف السياسات والممارسات المتعلقة باضطهاد ومضايقة المواطنين البيلاروسيين الذين غادروا البلد، بسبل منها وقف طلبات تسليم مؤيدي المعارضة السياسية، والناشطين المدنيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والعاملين في وسائل الإعلام، والمحامين، وغيرهم من فئات الأشخاص الذين لم يشاركوا في أي نشاط إجرامي؛

(ك) تهيئة ظروف ملائمة للعودة الآمنة والمستدامة للمواطنين البيلاروسيين، فضلا عن إعادة إدماجهم الكاملة في المجتمع البيلاروسي، عن طريق القضاء على خطر تعرضهم لمزيد من انتهاكات حقوق الإنسان، وتوفير الحماية الكافية لتمتعهم بحقوق الإنسان، وضمان توافر سبل الانتصاف لإعادة تأهيلهم.

95 - وتوصي المقررة الخاصة كذلك الدول الأخرى والمجتمع الدولي والمنظمات الدولية بما يلي:

(أ) الترويج لمسارات آمنة وميسرة للبيلاروسيين الذين يضطرون إلى مغادرة بلدانهم وضمان توافر مسارات إنسانية للدخول؛

(ب) دعم حقوق الإنسان للمواطنين البيلاروسيين الذين أُجبروا على مغادرة بلدانهم، بوسائل منها تعزيز إدماجهم في المجتمعات المستقبلية وضمان حقوقهم في العمل والرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية دون تمييز، وفي هذا الصدد، إقامة شراكات وتعبئة الأموال لإعمال هذه الحقوق؛

(ج) تهيئة بيئة وظروف مواتية للبيلاروسيين الذين يعيشون في المنفى لمواصلة المشاركة المجدية في الحياة العامة في بيلاروس، والنظر، في هذا السياق، في اعتماد برامج تهدف إلى دعم الأنشطة المشروعة المعتادة لمنظمات المجتمع المدني والمجموعات الإعلامية؛

(د) النظر في الظروف الفريدة والفردية لكل شخص، فضلا عن احتياجات المواطنين البيلاروسيين الذين يعيشون في أوضاع هشّة، مثل السن والهوية الجنسية والإعاقة والحالة الصحية، وضمان اتباع نهج قائمة على حقوق الإنسان تستجيب للمنظور الجنساني، مع مراعاة أن النساء والفتيات غالبا ما يجدن أنفسهن في أوضاع هشّة بوجه خاص؛

(هـ) ضمان التقيد الصارم بمبدأ عدم الإعادة القسرية وبذل العناية الواجبة لتجنب تعريض الأفراد للخطر، بما يتماشى مع الالتزامات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان؛

(و) إنشاء آليات فعالة لتوفير الوضع القانوني للمواطنين البيلاروسيين غير القادرين على العودة، بمن فيهم أولئك الذين لا يمكن ترحيلهم لأسباب تتعلق بحقوق الإنسان الدولية؛

(ز) إيلاء اهتمام خاص وتقديم الدعم للمواطنين البيلاروسيين الذين كانوا في المنفى في أوكرانيا واضطروا إلى المغادرة مرة أخرى بسبب الحرب في أوكرانيا.